

الرَّسَالَةُ السَّامِيَّةُ

لِصَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدٍ النَّصَّاحِ
مَلِكِ الْمَغْرِبِ

المَوْجَّهَةٌ إِلَى الْمُشَارِكِينَ فِي الدُّورَةِ الثَّالِثَةِ

لِلْمُنْتَدَى النَّبِيِّ لِمَا أَنَّى لِلْعَدَالَةِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ

الرِّبَاطُ

03-02 جمادى الثانية 1439 هـ ،
20-19 فبراير 2018 م .





صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الحمد لله،

والكفاءة والسَّامِعُ عَلَى قَوْلِنا رَسُولَ اللَّهِ وآلِهِ وَكَجِبِ

حَضْرَةُ السَّيِّدِ الرَّسُولِ وَالسَّيِّدَةِ

إِنَّهُ لَمَنْ دَوَّاعِي سُرُورِنَا أَنْ نَتَوَجَّهَ إِلَيْكُمْ، فِي افْتِتَاحِ الدَّوْرَةِ الثَّالِثَةِ لِمُنْتَدَاكُمْ الْبِرْلَمَانِي، وَالَّذِي مَا افْتِتْنَا فِضْفِي عَلَيْهِ رِغَايَتِنَا السَّامِيَّةَ، بِالنَّخْرِ لِمَا نُوَلِّيه مِنْ بَالِغِ الْاَهْتِمَامِ، مِنْذَ اَعْتَلَيْنَا عَرْشَ اَسْلَافِنَا الْمُنْعَمِينَ، لِلْقَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

كَمَا نَشِيدُ بِاخْتِيَارِكُمْ مَوْضُوعًا لِعَدْلِهِ الدَّوْرَةُ "النَّمُوْدَجُ التَّنْمُوِي الْمَأْمُولُ وَرِغَايَاتُ الْعَدَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَجَالِيَّةِ". اَعْدَا اَلْاَخْتِيَارِ الَّذِي يَجَسَّدُ النُّصْحَ وَالْوَعْيَ بِالْاَعْمِيَّةِ الْمَوْضُوعِ وَرِغَايَتِهِ، لِمَا يَنْصَوِي عَلَيْهِ مِنْ اِشْكَالَاتٍ مَتَرَابِكَةٍ، تَنْكَلِبُ مَعَالِجَتَهَا نَحْمُجُ مَقَارِبَةً شَمُولِيَّةً مُتَجَدِّدَةً، لَعَدْلِهِ اَلْاَسْمَى اِلْاِبْجَادِ حُلُولِ عَمَلِيَّةٍ، وَقَابِلَةٍ لِلتَّحْقِيْقِ، لِلْمَشَاكِلِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمَلْحَةِ لِلْمَوَالِهِيْنِ، وَتَحْقِيقِ تَنْمِيَّةٍ مُتَوَارِنَةٍ وَمُنْصَفَةٍ، يَسْتَفِيدُ مِنْهَا الْجَمِيعُ، فِي اِكْثَارِ مِنْ اَلْاَهْمِيَّاتِ وَالْاَسْتِقْرَارِ.

كَمَا اَكْتَدْنَا عَلَى تَذَلُّكِ، فَالْمُصْلُوبِ الْيَوْمَ هُوَ الْعَمَلُ مِنْ اَجْلِ حَلِّ الْمَشَاكِلِ، وَتَجَاوُزِ مَرَحَلَةِ التَّوَقُّفِ عِنْدَ التَّشْخِيصِ، عَلَى اَلْاَعْمِيَّةِ.

خِصَرُ الرَّسِيدِ لَيْسَ وَالسَّيْلُ لَيْسَ

لقد وقفنا في خضابنا الأخير أمام البرلمان، على معيقات نموذجنا التنموي، ودعونا إلى القيام بمراجعة جماعية تعيد النظر فيه.

فقد تبين أن هذا النموذج، الذي سألهم في تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة، لم يعد قادراً على الاستجابة للمطالب والحاجيات المتزايدة للمواطنين، ولا على الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الجهوية، وبالتالي على تحقيق العدالة الاجتماعية.

إننا نتوخى من الدعوة لمراجعة هذا النموذج، أكثر من مجرد إصلاحات قطاعية معزولة، إعادة ترتيب بعض الأوراق الاقتصادية والبرامج الاجتماعية.

وإنما تتصلح لبلورة رؤية منهجية للنموذج السيلسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ولنضومة الحكامة المركزية واللامركزية، في كل أبعادها، بما في ذلك المنضومة القانونية التي تؤكدها؛ رؤية كفيلة بإعلاء مدفعة قوية، وتجاوز العراقيل التي تعيق تصوره، ومعالجة تقلص الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وفي هذا الإطار، يتعين على كافة الفاعلين، أخذ بعين الاعتبار التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب، وذلك عبر وضع مسألة الشباب في صلب النموذج التنموي المنشود، والتفكير في أنجع السبل من أجل التدخول بأحوال شبابنا، باعتبارهم الرأسمال الحقيقي لبلادنا، وثروته التي لا تنضب.

ولنا اليقين، أن نجاح أي تصور في هذا الإطار يبقى رهيناً بتغيير العقلية، باعتباره السبيل الوحيد، ليس فقط لتجديد مواكبة التصور الذي يشهده المغرب، في مختلف المجالات، بل بالأساس

لترسيخ ثقافة جديدة للمبادأة والاعتماد على النفس وروح الابتكار
وربما المسؤولية بالمحاسبة.

كما ينبغي أيضاً الاهتمام بـ، وبـنفس العزم، على إصلاح
الإدارة العمومية، لأنه لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي واجتماعي
حقيقي، دون قيام المرافق العمومية بمهامها في خدمة المواهب وتحفيز
الاستثمار، كما سيما مع تنامي الدور الذي تقوم به الجمعيات والإدارة
المحلية ومراكز الاستثمار وغيرها، في النقوض بالعملية التنموية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل التخلي
التكاثريين العام والخاص، في شركات مبتكرة وفعالة، للنقوض
بالتنمية الشاملة.

ولا يفوتنا أن نؤكد مرة أخرى، أن إعادة النظر في النموذج
التنموي المغربي يعني قضية تتعلق كل المغاربة، وكافة القوى الحية
للأمة، أفراداً ومؤسّسات، أحزاباً و نقابات، ومجتمعاً مدنيّاً،
ولهيّات مدنيّة.

والمغرب، ولله الحمد، يتوفر على كفاءات عالية، ويتميز بنخبة
وقوة مؤسّساته، مما يتيح لنا الإقدام على حوار بناء ورحيم، بكل
جرأة ومسؤولية، حول النموذج التنموي الذي يرتضيه كل المغاربة.

وفي هذا الصدد، نتوجه لكل الفاعلين المعنيين بالتأكيد
على: أن المجال مفتوح للجميع للمساهمة بأفكارهم ومقترحاتهم
البناءة، بكل حرية وموضوعية. فليس هناك أي حدود أو شروط
أمام هذا النقاش الواسع، في إطار الالتزام بالدستور، واحترام
ثوابت الأمة التي ينص عليها.

وإننا ننتظر أن يفرز هذا المجهود الجماعي تجديداً عميقاً
في لُحرق التفكير، وفي التعامل مع قضايا التنمية وتغيير الشأن العام،

وإجراء قصيدة حقيقية مع الممارسات التي تقدر الزمن والفرص التنموية،
وتعيق مبادرات الإصلاح، وتكبل روح الإبداع والابتكار.

كما ندعو الجميع لاستحضار أن المغرب مزبقتات صعبة، كما
كان الشأن بالنسبة لمرحلة التقويم الديكلي، خلال ثمانينيات القرن
الماضي. وقد تمكن دوماً على مدى تاريخه العريق، بإرادته السيلادية
الذاتية، من تجاوز المعوقات ورفع مختلف التحديات التنموية التي تواجهه،
وذلك بفضل تعبئة هاقاته الوكسنية، وتضافر جهود جميع أبناءه
وتضحياتهم.

حَضْرَةُ الرَّبِّ الْيَسُوعُ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية
والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لمس بعداً مركزياً من أبعاد
النموذج التنموي الذي تتصلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي
والترابي.

وكما تعلمون، فإن العدالة بين الفئات والجماعات، تشكل دائماً
جولر توجعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي الغاية
المتوخاة من مختلف المبادرات والأورش التي أهلكناها، بعد فنا الأسمى
تحسين ظروف المعيش اليومي لمواكسينا، في ظل العدل والإنصاف
والكرامة الإنسانية وتكافؤ الفرص.

وقد كرس الدستور لهذه القيم والمبادئ، من أجل إرساء دعائم
مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأم والحرية والكرامة والمسؤولية
والعدالة الاجتماعية، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

غير أنه ومدعما كان حجم التضموح، وقوة الالتزام، فإن تحقيق
العدالة الاجتماعية والمجالية، في كل دول العالم، يبقى مساراً صعباً

والتحسين، يقتضي التقييم المنتظم لنتائجه، والتحسين المستمر لأهدافه
المرحلية والبعيدة، والتكوير لآليات ووسائل تنفيذها.

وهو ما عمل منتداكم، في دورته الأولى، على المساهمة فيه،
من خلال اعتماد إيمان الرباه للعدالة الاجتماعية، ومواصلة
مجلس المستشارين الذي فقام بمسار البناء التشاركي للنموذج المغربي
للعدالة الاجتماعية والمجالية.

ولا يخفى عليكم أن تحقيق العدالة الاجتماعية يقتضي
استحضار مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعامل معها بكل جدية
وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص:

• إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وحلها قنفا بالإكراهات
المكروهة على تدبير المنهومات الضريبية وأنظمة الحماية
الاجتماعية؛

• ومسألة تعميم الولوج للخدمات والمرافق الاجتماعية
الأساسية، باعتبارها ركنا أساسيا من أركان العدالة الاجتماعية؛

• وضرورة إيجاد مؤسسات متشعبة بغير النظام والعدالة
الاجتماعية، تساهم في حل المشاكل الحقيقية للمواطنين،
والاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم الملحة.

حَضْرَةُ السَّيِّدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

تلكم بعض التحديات التي يصرخها موضوع تحقيق العدالة
الاجتماعية، في ارتباطها بالنموذج التنموي. كما أننا ندرك التساهم
الوثيق بين التفاوض بالتنمية وجماعة المنهومة الإدارية.

وإننا لو اتفقنا بأنكم ستتناولون هذه القضايا وغيرها، بما يقتضيه
الأمر من تبصر وحكمة، وموضوعية وتجرد، في حرص دائم على
خدمة الصالح العام.

كما نتصلع إلى أن يثمر هذا المنتدى مقترحات وتوصيات عملية،
تساهم في بلورة نموذج تنموي ناجع وفعال، يستجيب لحاجيات المغاربة،
ويحقق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة، ويواكب التطورات
والمستجدات التي يعرفها المغرب والعالم من حولنا.
وفقكم الله وسدد خطاكم، وكلل أعمالكم بالتوفيق.
والسكان عليكم ورحمة الله تعالى وبره كاتبة.

وحرر في يوم الثلاثاء 26 جمادى الأولى 1439 هـ - الموافق 13 فبراير
2018 م.

محمد الشاذلي
مدير المصير

محمد